

«دستور مؤقت» حيلة إخوان ليبيا لعرقلة اعتماد قاعدة دستورية

طرابلس - دفع إخوان ليبيا بمنافرة جديدة تستهدف تعطيل التوصل لتوافق حول القاعدة الدستورية التي ستجرى على أساسها الانتخابات العامة المقرر تنظيمها في 24 ديسمبر المقبل بالإصرار على ضرورة اعتماد الدستور أو إجراء استفتاء عليه.

واستحق المجلس الأعلى للدولة الاستشاري الخاضع لسيطرة الإخوان اجتماعا لملتقى الحوار السياسي المقرر نهاية الشهر الجاري ولم تحدد بعد الملفات التي سيناقشها، بالدعوة إلى اعتماد «دستور مؤقت» في خطوة يرى مراقبون أنها تستهدف تعطيل التوصل إلى توافق بشأن اعتماد القاعدة الدستورية.

ودعا المجلس إلى اعتماد مشروع الدستور الذي أعدته الهيئة التأسيسية كدستور مؤقت، لدورة رئاسية وبرلمانية واحدة، للخروج من الأزمة الراهنة في البلاد وذلك في وقت تستمر فيه النقاشات داخل اللجنة القانونية التابعة لملتقى الحوار من أجل التوافق حول القاعدة الدستورية غير أن الإخوان لديهم رأي آخر.

ويعمل الإخوان على دفع الجمع للذهاب في استفتاء على الدستور ما من شأنه أن يعطل المسار الانتخابي خاصة إذا قوبلت المسودة الحالية للدستور بالفرض من قبل الليبيين.

ويرى مراقبون أن دعوة المجلس الاستشاري ليل الخميس لاعتماد دستور مؤقت ما هي إلا محاولة لقطع الطريق أمام محاولات التوصل إلى اعتماد القاعدة الدستورية التي قد لا تخدم أجندات الإخوان.

ويقول هؤلاء المراقبون إن هذه المحاولة ترمي إلى إقصاء بعض الوجوه من الاستحقاق المقبل على غرار قائد الجيش المشير خليفة حفتر بالاسناد إلى بعض البنود المطروحة في مسودة الدستور الحالية.

ووقع 91 عضوا بمجلس الدولة على بيان دعا إلى «اعتماد مشروع الدستور الليبي الذي أعدته الهيئة التأسيسية كدستور مؤقت، لدورة رئاسية وبرلمانية واحدة، على أن يباشر مجلس الشورى القادم، النظر في تعديلاته الضرورية بعد عامين من انطلاق أعماله وإقرار المشروع».

وأضاف البيان «على أن يتم عرض المشروع المعدل على استفتاء شعبي عام في أجل أقصاه منتصف السنة الرابعة والأخيرة من ولايته وتلغى كل الوثائق الدستورية السابقة».

ويرر الموقعون على البيان ذلك بـ«استشعار المسؤولية وإدراك خطورة المرحلة وضيق الوقت وهشاشة الوضع الأمني خاصة والمؤسساتي عامة، وحدائث الأجواء التصالحية، واحتمال تعذر إجراء الاستفتاء على مشروع الدستور، في وقت مبكر من العام، وقبل موعد الانتخابات».

كما أكدوا «تمسكهم بخارطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي وضرورة إنهاء المراحل الانتقالية والعبور لمرحلة الاستقرار الدائم من خلال الالتزام بالاستحقاق الدستوري المؤدى إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في 24 ديسمبر المقبل».

وفي مايو الماضي، أحال المبعوث الأممي إلى ليبيا يان كوبيتش مسودة مقترح بشأن القاعدة الدستورية للانتخابات إلى ملتقى الحوار السياسي، تنص على أن «يؤجل طرح مشروع الدستور للاستفتاء إلى ما بعد تشكيل السلطة التشريعية الجديدة المنتخبة».

وفي 15 نوفمبر الماضي، اختتمت أعمال الملتقى السياسي، الذي انعقد في تونس برعاية أممية، وتم خلاله تحديد 24 ديسمبر موعدا لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية.

وتنص الوثيقة على أن «يؤجل طرح مشروع الدستور للاستفتاء إلى ما بعد تشكيل السلطة التشريعية الجديدة المنتخبة».

وفي 15 نوفمبر الماضي، اختتمت أعمال الملتقى السياسي، الذي انعقد في تونس برعاية أممية، وتم خلاله تحديد 24 ديسمبر موعدا لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية.

وتنص الوثيقة على أن «يؤجل طرح مشروع الدستور للاستفتاء إلى ما بعد تشكيل السلطة التشريعية الجديدة المنتخبة».

وفي 15 نوفمبر الماضي، اختتمت أعمال الملتقى السياسي، الذي انعقد في تونس برعاية أممية، وتم خلاله تحديد 24 ديسمبر موعدا لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية.

وتنص الوثيقة على أن «يؤجل طرح مشروع الدستور للاستفتاء إلى ما بعد تشكيل السلطة التشريعية الجديدة المنتخبة».

وفي 15 نوفمبر الماضي، اختتمت أعمال الملتقى السياسي، الذي انعقد في تونس برعاية أممية، وتم خلاله تحديد 24 ديسمبر موعدا لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية.

انتخابات نيابية في الجزائر على وقع الاعتقالات والتضييق الأمني

أمر رئاسي بتأسيس هيئة مختصة لتصنيف الأشخاص والهيئات الإرهابية



لا شيء يشجع على الانخراط في المسار الانتخابي

ولفت إلى أنه سيتم إنشاء لائحة وطنية للأشخاص والكيانات الإرهابية التي ترتكب أحد الأفعال المنصوص عليها، ليتم تصنيفهم «شخصا إرهابيا» أو «تنظيما إرهابيا» من قبل لجنة تصنيف الأشخاص والكيانات الإرهابية.

ويترتب على التسجيل في اللائحة المذكورة «حظر نشاط الشخص أو الكيان المعني وحجز و/أو تجميد أمواله والإموال المنتمية من ممتلكاته».

وينتظر أن تتوجه الهيئة الناجبة المقرة بنحو 24 مليون ناخب، للتصويت على المرشحين للانتخابات النيابية المبكرة، حيث دخل السباق حوالي 24 ألف مرشح للفوز بـ407 مقعد في الغرفة الأولى للبرلمان (المجلس الشعبي الوطني).

ولأول مرة تسجل الجزائر إقبالا كبيرا للترشح في الانتخابات التشريعية، ويتم تجاوز تعداد لوائح الأحزاب من طرف اللوائح المستقلة، بعد الدعم الذي خصصته السلطة لتواجد العنصر الشبابي والنسوي في اللوائح الحرة، غير أن قرابة ثلاثة أسابيع من الحملة الدعائية لم تتمكن من إقناع الشارع الجزائري بالاستحقاق، حيث خيم القنور والغفور على تجمعات ونشاطات هؤلاء.

وتعد الأحزاب الإسلامية أمالا كبيرة للانفراد بالأغلبية في الانتخابات وتشكيل الحكومة، خاصة بعد التصريحات المطمئنة التي أدلى بها الرئيس عبدالمجيد تبون، حول «عدم انزعاج السلطة من تقدم الإسلاميين».

مع قوات الأمن وعدم الانزلاق للعنف، أو إلى تغيير المسارات والمواقع والتوقيت، غير أن اللافت أن السلطة خففت من تواجد عرباتها الأمنية في العاصمة هذه الجمعة لعدم لفت انتباه وسائل الإعلام الأجنبية التي قدمت لتغطية الانتخابات».

وحسب تنسيقية الدفاع عن معتقلي الرأي، فإن أكثر من 220 معتقلا يتواجدون في حالة توقيف أو سجن، بسبب موافقهم السياسية المعارضة للسلطة، وأن عددا معتبرا من الناشطين تم اعتقالهم خلال مهلة الصمت الانتخابي في كل من العاصمة ووهران وعنابة.

220 معتقلا يتواجدون في حالة توقيف أو سجن، بسبب موافقهم السياسية المعارضة للسلطة

وفيما تجددت الاحتجاجات الشعبية في العديد من المدن الجزائرية، فقد كانت قوية في محافظة تيزي وزو وبجاية اللتين تمزجان عمق منطقة القبائل. وأفاد في هذا الصدد الناشط السياسي عبدالمعطي خلادي، بأن «تشديد القبضة الأمنية في العاصمة ومختلف مدن البلاد، عكس منطقتي القبائل يهدد لإضفاء الطابع الجهوي الضيق للحراك الشعبي».

ولفت إلى أن «إنزالا أمنيا غير مسبوق لوحظ خلال الأسابيع الأخيرة، مما دفع بالمحتجين إلى التراجع تقاديا للاحتكاك

من المتوقع أن تفتح السبت صناديق الاقتراع أمام الجزائريين للتصويت في انتخابات نيابية على وقع اعتقالات استهدفت نشطاء بارزين وتضييق أمني على الحراك الشعبي، حيث سيتم تشكيل هيئة متخصصة لتصنيف الأشخاص والهيئات الإرهابية بمقتضى أمر رئاسي.

وكشف المحامي والحقوقى علي فلاح، عن اعتقال الناشط السياسي المعارض، ورئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي غير المعتمد كريم طابو، من طرف عناصر أمنية برزي مدني من أمام مقر سكنه في ضاحية تقع بغرب العاصمة.

وأضاف «لقد تمت مدهمة السيارة التي كنا على متنها مع كريم طابو، من طرف عناصر أمنية، اقتادت الرجل إلى وجهة مجهولة، بأسلوب استعراضي بدل انتهاج الطرق الطبيعية خاصة وأن الرجل يوجد محل رقابة قضائية».

وجاء اعتقال الناشط المذكور قبل أقل من 48 ساعة من موعد الانتخابات

وكتف المحامي والحقوقى علي فلاح، عن اعتقال الناشط السياسي المعارض، ورئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي غير المعتمد كريم طابو، من طرف عناصر أمنية برزي مدني من أمام مقر سكنه في ضاحية تقع بغرب العاصمة.

وأضاف «لقد تمت مدهمة السيارة التي كنا على متنها مع كريم طابو، من طرف عناصر أمنية، اقتادت الرجل إلى وجهة مجهولة، بأسلوب استعراضي بدل انتهاج الطرق الطبيعية خاصة وأن الرجل يوجد محل رقابة قضائية».

وجاء اعتقال الناشط المذكور قبل أقل من 48 ساعة من موعد الانتخابات

وكتف المحامي والحقوقى علي فلاح، عن اعتقال الناشط السياسي المعارض، ورئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي غير المعتمد كريم طابو، من طرف عناصر أمنية برزي مدني من أمام مقر سكنه في ضاحية تقع بغرب العاصمة.

وأضاف «لقد تمت مدهمة السيارة التي كنا على متنها مع كريم طابو، من طرف عناصر أمنية، اقتادت الرجل إلى وجهة مجهولة، بأسلوب استعراضي بدل انتهاج الطرق الطبيعية خاصة وأن الرجل يوجد محل رقابة قضائية».

وجاء اعتقال الناشط المذكور قبل أقل من 48 ساعة من موعد الانتخابات

وكتف المحامي والحقوقى علي فلاح، عن اعتقال الناشط السياسي المعارض، ورئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي غير المعتمد كريم طابو، من طرف عناصر أمنية برزي مدني من أمام مقر سكنه في ضاحية تقع بغرب العاصمة.

وأضاف «لقد تمت مدهمة السيارة التي كنا على متنها مع كريم طابو، من طرف عناصر أمنية، اقتادت الرجل إلى وجهة مجهولة، بأسلوب استعراضي بدل انتهاج الطرق الطبيعية خاصة وأن الرجل يوجد محل رقابة قضائية».

المغرب يستنكر قرار البرلمان الأوروبي المنساق وراء مزاعم إسبانيا

يخضع لتعديلات هامة قبل طرحه بالصيغة التي هو عليها الآن، ما يعني أن النواب الإسبان والذين سلكوا نفس المنحى فتولوا في استصدار قرار إدانة، وبدورها أكدت وزارة الخارجية المغربية الجمعة أن القرار الذي صادق عليه البرلمان الأوروبي لا يغير الطابع السياسي للآزمة الثنائية بين المغرب وإسبانيا، معتبرة أن «محاولات إضفاء الطابع الأوروبي على هذه الأزمة دون جدوى، ولا تغير بأي حال من الأحوال طبيعتها الثنائية الصرفة وأسبابها العميقة والمسؤولية الناجمة لإسبانيا عن اندلاعها».

ووصفت الخارجية المغربية إقدام البرلمان الأوروبي على التصويت على القرار بأنه «توظيف للآزمة ستكون له نتائج عكسية، بعيدا عن المساهمة في إيجاد حل، فهو يندرج ضمن منطوق المزايدة السياسية قصيرة النظر، هذه المناورة، التي تهدف إلى تحويل المسببات الحقيقية للظاهرة من دول الجنوب نحو أوروبا، ما جعل القرار

يخضع لتعديلات هامة قبل طرحه بالصيغة التي هو عليها الآن، ما يعني أن النواب الإسبان والذين سلكوا نفس المنحى فتولوا في استصدار قرار إدانة، وبدورها أكدت وزارة الخارجية المغربية الجمعة أن القرار الذي صادق عليه البرلمان الأوروبي لا يغير الطابع السياسي للآزمة الثنائية بين المغرب وإسبانيا، معتبرة أن «محاولات إضفاء الطابع الأوروبي على هذه الأزمة دون جدوى، ولا تغير بأي حال من الأحوال طبيعتها الثنائية الصرفة وأسبابها العميقة والمسؤولية الناجمة لإسبانيا عن اندلاعها».

ووصفت الخارجية المغربية إقدام البرلمان الأوروبي على التصويت على القرار بأنه «توظيف للآزمة ستكون له نتائج عكسية، بعيدا عن المساهمة في إيجاد حل، فهو يندرج ضمن منطوق المزايدة السياسية قصيرة النظر، هذه المناورة، التي تهدف إلى تحويل المسببات الحقيقية للظاهرة من دول الجنوب نحو أوروبا، ما جعل القرار

يخضع لتعديلات هامة قبل طرحه بالصيغة التي هو عليها الآن، ما يعني أن النواب الإسبان والذين سلكوا نفس المنحى فتولوا في استصدار قرار إدانة، وبدورها أكدت وزارة الخارجية المغربية الجمعة أن القرار الذي صادق عليه البرلمان الأوروبي لا يغير الطابع السياسي للآزمة الثنائية بين المغرب وإسبانيا، معتبرة أن «محاولات إضفاء الطابع الأوروبي على هذه الأزمة دون جدوى، ولا تغير بأي حال من الأحوال طبيعتها الثنائية الصرفة وأسبابها العميقة والمسؤولية الناجمة لإسبانيا عن اندلاعها».

ووصفت الخارجية المغربية إقدام البرلمان الأوروبي على التصويت على القرار بأنه «توظيف للآزمة ستكون له نتائج عكسية، بعيدا عن المساهمة في إيجاد حل، فهو يندرج ضمن منطوق المزايدة السياسية قصيرة النظر، هذه المناورة، التي تهدف إلى تحويل المسببات الحقيقية للظاهرة من دول الجنوب نحو أوروبا، ما جعل القرار

بموقف وتصرفات إسبانيا بشأن قضية الصحراء المغربية، القضية المقدسة لامة المغربية بكل مؤسساتها وقواها الحية» متأسفا «لكون البرلمان الأوروبي قد تم توظيفه من قبل عدد قليل من أعضائه الذين تنكروا للشراكة المهمة التي تجمع بين المغرب والاتحاد الأوروبي».

وأكد يوسف غربي، رئيس لجنة الخارجية والدفاع والأوقاف بالبرلمان، أن قرار البرلمان الأوروبي غير ملائم بتدخله في أزمة ثنائية بين المغرب وإسبانيا، ومؤسس على محاولة خلط للأوراق وتهريب للآزمة بتعلة ضعيفة تتعلق بالقاصرين الذين عبروا نحو مدينة سبتة المحتلة.

وأوضح غربي في تصريح لـ«العرب» أن «القرار تجاوز إنجازات مادية ثابتة تتعلق بدور المغرب في محاربة الهجرة السرية سواء تعلق الأمر بإجهاض المحاولات التي تقدر بالآلاف أو تعلق بأعداد من تم إنقاذهم من الغرق، هذا رغم محدودية الدعم

بموقف وتصرفات إسبانيا بشأن قضية الصحراء المغربية، القضية المقدسة لامة المغربية بكل مؤسساتها وقواها الحية» متأسفا «لكون البرلمان الأوروبي قد تم توظيفه من قبل عدد قليل من أعضائه الذين تنكروا للشراكة المهمة التي تجمع بين المغرب والاتحاد الأوروبي».

وأكد يوسف غربي، رئيس لجنة الخارجية والدفاع والأوقاف بالبرلمان، أن قرار البرلمان الأوروبي غير ملائم بتدخله في أزمة ثنائية بين المغرب وإسبانيا، ومؤسس على محاولة خلط للأوراق وتهريب للآزمة بتعلة ضعيفة تتعلق بالقاصرين الذين عبروا نحو مدينة سبتة المحتلة.

وأوضح غربي في تصريح لـ«العرب» أن «القرار تجاوز إنجازات مادية ثابتة تتعلق بدور المغرب في محاربة الهجرة السرية سواء تعلق الأمر بإجهاض المحاولات التي تقدر بالآلاف أو تعلق بأعداد من تم إنقاذهم من الغرق، هذا رغم محدودية الدعم

إياه بـ«المناورة لصرف الانتباه عن أزمة سياسية بين المغرب وإسبانيا، ومحاولة فاشلة لإضفاء بعد أوروبي على أزمة ثنائية يعلم الجميع كيف تولدت، فضلا عن كون المسؤوليات محددة بشكل جيد».

إلى حل الأزمة في إطار ثنائي مباشر، وبدورها أكدت منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة أن المملكة المغربية تعتبر نموذجا متميزا في التعاون الإقليمي الناجح في عدد من القضايا الحيوية، باعتبارها بلد عبور واستقرارا للمهاجرين في نفس الوقت.

وأشارت إلى أن العاهل المغربي الملك محمد السادس كان قد باء، أثناء القمة الثلاثين للاتحاد الإفريقي في يناير 2018، إلى اقتراح إنشاء جهاز لرصد ظاهرة الهجرة في أفريقيا.

وجاءت هذه الدعوة في أعقاب بيان البرلمان المغربي الذي شدد على أن الأزمة المغربية - الإسبانية «ترتبط

إليه بـ«المناورة لصرف الانتباه عن أزمة سياسية بين المغرب وإسبانيا، ومحاولة فاشلة لإضفاء بعد أوروبي على أزمة ثنائية يعلم الجميع كيف تولدت، فضلا عن كون المسؤوليات محددة بشكل جيد».

إلى حل الأزمة في إطار ثنائي مباشر، وبدورها أكدت منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة أن المملكة المغربية تعتبر نموذجا متميزا في التعاون الإقليمي الناجح في عدد من القضايا الحيوية، باعتبارها بلد عبور واستقرارا للمهاجرين في نفس الوقت.

وأشارت إلى أن العاهل المغربي الملك محمد السادس كان قد باء، أثناء القمة الثلاثين للاتحاد الإفريقي في يناير 2018، إلى اقتراح إنشاء جهاز لرصد ظاهرة الهجرة في أفريقيا.

وجاءت هذه الدعوة في أعقاب بيان البرلمان المغربي الذي شدد على أن الأزمة المغربية - الإسبانية «ترتبط



يوسف غربي
قرار البرلمان الأوروبي
غير ملائم بتدخله في
أزمة المغرب وإسبانيا

وتسبب القرار في خلاف حاد بين أعضاء البرلمان الأوروبي حيث اعتبر النواب المعارضون للقرار أن هناك تفاقا أوروبيا حول أزمة الهجرة، وتقاوسا للاتحاد الأوروبي في حل المسببات الحقيقية للظاهرة من دول الجنوب نحو أوروبا، ما جعل القرار

وتسبب القرار في خلاف حاد بين أعضاء البرلمان الأوروبي حيث اعتبر النواب المعارضون للقرار أن هناك تفاقا أوروبيا حول أزمة الهجرة، وتقاوسا للاتحاد الأوروبي في حل المسببات الحقيقية للظاهرة من دول الجنوب نحو أوروبا، ما جعل القرار

وتسبب القرار في خلاف حاد بين أعضاء البرلمان الأوروبي حيث اعتبر النواب المعارضون للقرار أن هناك تفاقا أوروبيا حول أزمة الهجرة، وتقاوسا للاتحاد الأوروبي في حل المسببات الحقيقية للظاهرة من دول الجنوب نحو أوروبا، ما جعل القرار

القرار يتعارض مع التزام المغرب بمسؤولياته